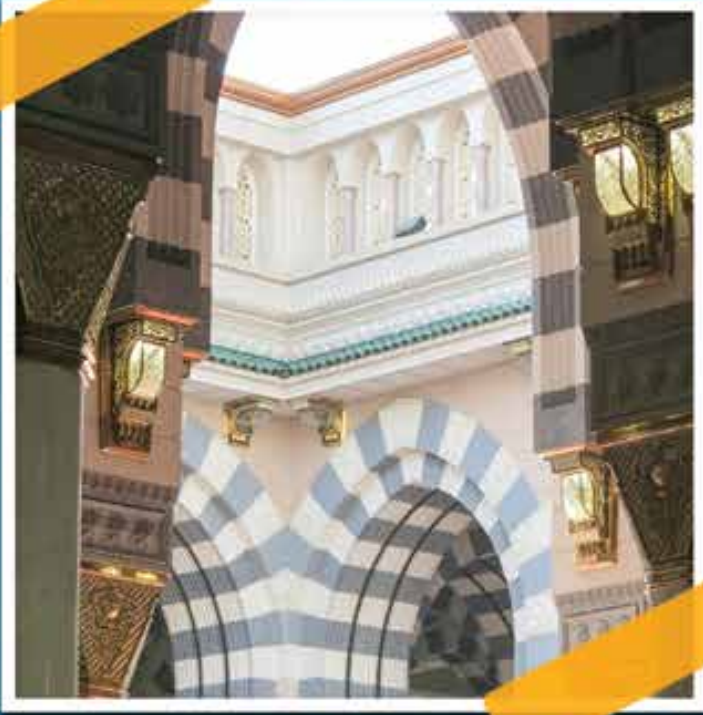


شَرْحُ

الْقَوْلُ الْأَعْبَثُ

(شَرْحٌ مُخْتَصَرٌ)

تَصْنِيفُ شَيْخِ الْإِسْلَامِ
مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْوَهَّابِ بْنِ سُلَيْمَانَ التَّمِيمِيِّ
المتوفى سنة (١٢٠٦) عمدة الدعاة



مَنْقُولٌ مِنَ السَّجِيلِ الصَّوْتِيِّ لِلشَّيْخِ الدُّكْتُورِ
صَالِحِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدِ الْعُصَيْمِيِّ
غَفَرَ اللَّهُ لَهُ وَلِوَالِدَيْهِ وَلِأَجْحِهِ وَوَلِأُمَّمِمْتِهِ

شَرْحُ

الْقَوْلِ فِي الْأَرْبَعِ

(شَرْحُ مُخْتَصَرٍ)

سِبَابُ النَّبِيِّ شُرُوحٌ وَتَطْبِيقَاتٌ لِفَضِيلَةِ الشَّيْخِ (١٠٧)

شَرْحُ

الْقَوْلِ عَلَى الْبَعْ

(شَرْحٌ مُخْتَصَرٌ)

تَصْنِيفُ شَيْخِ الْإِسْلَامِ

مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْوَهَّابِ بْنِ سُلَيْمَانَ التَّمِيمِيِّ

المتوفى سنة (١٢٠٦) رحمه الله تعالى

مَنْقُولٌ مِنَ التَّسْجِيلِ الصَّوْتِيِّ لِلشَّيْخِ الدُّكْتُورِ

صَالِحِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حَمْدِ الْعُصَيْمِيِّ

غَفَرَ اللَّهُ لَهُ وَلِوَالِدَيْهِ وَلِإِسْرَائِيلَ وَلِأُمَّةٍ مِمَّنْ

النُّسخة الأولى

سيرة محمد بن عبد الله

للإعلام بالأخطاء الطباعية والاستدراكات والاقتراحات؛

يُرْجَى المراسلة على البريد التالي: Abdellahdj24@gmail.com

الحمد لله الذي صيّر الدّين مراتبَ ودرجاتٍ، وصيّر للعلم به أصولاً ومهمّاتٍ،
وأشهد ألا إله إلا الله حقّاً، وأشهد أنّ محمّداً عبده ورسوله صدقاً.

اللّهُمَّ صلِّ على محمّدٍ وعلى آلِ محمّدٍ، كما صلّيتَ على إبراهيمَ وعلى آلِ
إبراهيمَ، إنّك حميدٌ مجيدٌ، اللّهُمَّ بارِكْ على محمّدٍ وعلى آلِ محمّدٍ، كما باركتَ
على إبراهيمَ وعلى آلِ إبراهيمَ، إنّك حميدٌ مجيدٌ.

أَمَّا بَعْدُ:

فحدّثني جماعةٌ من الشُّيوخ - وهو أوّل حديثٍ سمعته منهم - بإسنادٍ كلٍّ إلى
سفيانَ بن عيينةَ، عن عمرو بن دينارٍ، عن أبي قابوسَ - مولى عبد الله بن عمرو -،
عن عبد الله بن عمرو بن العاصي **رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا**؛ أنّه قال: قال رسول الله **صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ** :
«الرَّاحِمُونَ يَرْحَمُهُمُ الرَّحْمَنُ؛ ارْحَمُوا مَنْ فِي الْأَرْضِ، يَرْحَمَكُم مَّن فِي السَّمَاءِ».
ومن آكد الرّحمة: رحمة المعلّمين بالمتعلّمين، في تلقينهم أحكام الدّين،
وترقيتهم في منازل اليقين.

ومن طرائق رحمتهم: إيقافهم على مهمّات العلم، بإقراء أصول المتون،
وتبيين مقاصدها الكلّية، ومعانيها الإجمالية؛ ليستفتح بذلك المبتدئون تلقّيهم،
ويجد فيه المتوسّطون ما يُذكّرهم، ويطلّع منه المنتهون إلى تحقيق مسائل العلم.

وهذا شرح (الكتاب السّابع) من برنامج (مهمّات العلم) في (سنّته الثانية
عشرة)، اثنتين وأربعين بعد الأربعمئة والألف، وهو كتاب «القواعد الأربع»،

لإمام الدعوة الإصلاحية في جزيرة العرب في القرن الثاني عشر الشيخ محمد بن
عبد الوهاب بن سليمان التميمي رَحْمَةُ اللَّهِ، المتوفى سنة ستِّ ومائتين وألفٍ
(١٢٠٦).



قال المصنف رحمه الله:

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وبه نستعين

أَسْأَلُ اللَّهَ الْكَرِيمَ رَبَّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ أَنْ يَتَوَلَّأَكَ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ، وَأَنْ يَجْعَلَكَ مَبَارِكًا أَيَّمَا كُنْتَ، وَأَنْ يَجْعَلَكَ مَمَّنَّ إِذَا أُعْطِيَ شُكْرًا، وَإِذَا ابْتُلِيَ صَبْرًا، وَإِذَا أُذْنِبَ اسْتَغْفَرَ؛ فَإِنَّ هَؤُلَاءِ الثَّلَاثَ عِنْوَانَ السَّعَادَةِ.



قال الشارح وفقه الله:

ابتدأ المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ رسالته بالبِسْمَلَةِ مُقْتَصِرًا عَلَيْهَا؛ اتِّبَاعًا لِلْوَارِدِ فِي السُّنَّةِ النَّبَوِيَّةِ فِي مَكَاتِبَاتِهِ وَمُرَاسِلَاتِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَى الْمَلُوكِ، وَالتَّصَانِيفِ تَجْرِي مَجْرَاهَا.

ثُمَّ دَعَا لِمَنْ يقرأها بثلاث دَعَوَاتٍ جَامِعَةٍ:

أَوَّلُهَا: أَنْ يَتَوَلَّاهُ اللَّهُ (فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ)؛ فَيَكُونَ وَلِيَّهُ اللَّهُ.

وَالثَّانِي: مِنْ أَسْمَاءِ اللَّهِ الْحُسْنَى، وَمَعْنَاهُ: الْمَتَصَرِّفُ فِي خَلْقِهِ بِتَدْبِيرِهِمْ، وَفِي

الْمُؤْمِنِينَ خَاصَّةً بِمَا يَنْفَعُهُمْ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ.

وَالثَّانِيهَا: أَنْ يَجْعَلَهُ (مَبَارِكًا أَيَّمَا) كَانَ؛ أَي سَبَبًا لكَثْرَةِ الْخَيْرِ وَدَوَامِهِ.

وَالثَّلَاثَا: أَنْ يَجْعَلَهُ (مَمَّنَّ إِذَا أُعْطِيَ شُكْرًا، وَإِذَا ابْتُلِيَ صَبْرًا، وَإِذَا أُذْنِبَ اسْتَغْفَرَ)؛

وَعَدَّهِنَّ الْمَصْنُوفَ (عنوان السَّعَادَةِ).

و(عنوان الشَّيْءِ): ما يدلُّ عليه؛ ومنه: عنوان الكتاب والسَّكَنُ، اسمًا لِمَا يدلُّ عليهما.

و(السَّعَادَةُ) هي الحال الملائمة للعبد.

والعبد مُقَلَّبٌ بين ثلاث أحوالٍ:

✓ نِعْمَةٌ واصلَةٌ.

✓ ومُصِيبَةٌ فاصلَةٌ.

✓ وسَيِّئَةٌ حاصلَةٌ.

وكلُّ حالٍ يتعلَّقُ بها أمرٌ شرعيٌّ:

○ فالمأمور به عند حدوث النِّعْمَةِ: شُكْرُهَا.

○ والمأمور به عند وقوع المصيبة: الصَّبْرُ عليها.

○ والمأمور به عند وقوع السَّيِّئَةِ: سؤال الله مغفرتها.

فمن امتثل المأمور به فيهنَّ، نال سعادة الدُّنيا والآخرة؛ وهذا معنى كونهنَّ عُنوانًا

للسَّعَادَةِ دَالًّا عليها؛ فمُلاحِظَةُ المأمور به فيهنَّ يصيرُ به العبد سعيدًا.



قال المصنف رحمه الله:

اعلم - أرشدك الله لطاعته - أن الحنيفية ملة إبراهيم: أن تعبد الله وحده مخلصاً له الدين؛ وبذلك أمر الله جميع الناس وخلقهم لها؛ كما قال **تعالى**: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ [الذاريات].



قال الشارح وفقه الله:

ذكر المصنف **رحمة الله** (أن الحنيفية) هي (ملة إبراهيم) **عليه الصلاة والسلام**؛ مبيناً حقيقتها بقول جامع، يندرج فيه ما يُراد بها شرعاً. فإن (الحنيفية) في الشرع لها معنيان:

- أحدهما: عامٌّ؛ وهو دين الإسلام الذي بُعث به مُحَمَّدٌ **صلى الله عليه وسلم**.
- والآخر: خاصٌّ؛ وهو الإقبال على الله بالتوحيد. ولازمه: الميل عمّا سواه بالبراءة من الشرك.

والمذكور في قول المصنف: (أن تعبد الله وحده مخلصاً له الدين) هو مقصود الحنيفية، ولُبُّها المحقق وَصْفُها الجامع للمعنيين المذكورين.

وهي دين الأنبياء جميعاً؛ فلا تختص بإبراهيم **عليه الصلاة والسلام**.

ووقع في كلام المصنف - وغيره - نسبتها إلى إبراهيم **عليه الصلاة والسلام**؛ اتباعاً للوارد في القرآن؛ فإن (الحنيفية) وإن كانت دين الأنبياء جميعاً، تُنسب في القرآن إلى إبراهيم **عليه الصلاة والسلام**.

وَمُوجِبِ نَسَبِهَا إِلَيْهِ ثَلَاثَةَ أُمُورٍ:

* **أَوَّلُهَا:** أَنَّ الَّذِينَ بُعِثَ فِيهِمْ نَبِيُّنَا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَعْرِفُونَ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ؛ فَيَذْكُرُونَ أَنَّهُمْ مِنْ ذُرِّيَّتِهِ، وَيَزْعَمُونَ أَنَّهُمْ عَلَى دِينِهِ؛ فَأَجْدَرُ بِهِمْ أَنْ يَكُونُوا مِثْلَهُ حُنَفَاءَ اللَّهِ غَيْرَ مُشْرِكِينَ بِهِ.

* **وِثَانِيهَا:** أَنَّ اللَّهَ جَعَلَ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ إِمَامًا لِمَنْ بَعْدَهُ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ، بِخِلَافِ غَيْرِهِ مِمَّنْ قَبْلَهُ، فَلَمْ يَجْعَلْهُ إِمَامًا لِأَحَدٍ بَعْدَهُ؛ ذَكَرَهُ ابْنُ جَرِيرٍ الطَّبْرِيُّ فِي «تَفْسِيرِهِ».

* **وِثَالِثُهَا:** أَنَّ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ بَلَغَ الْغَايَةَ فِي الْحَنِيفِيَّةِ مِنْ تَحْقِيقِ التَّوْحِيدِ، وَلَمْ يُشَارِكْهُ فِي ذَلِكَ سِوَى نَبِيِّنَا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؛ فَهَمَا إِمَامَا الْحُنَفَاءِ. وَإِبْرَاهِيمُ مُتَقَدِّمٌ عَلَى نَبِيِّنَا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؛ فَهُوَ جَدُّ لَهُ وَوَالِدُهُ، وَنَبِيُّنَا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِالنِّسْبَةِ إِلَيْهِ حَفِيدٌ وَوَلَدٌ؛ فَالنِّسْبَةُ إِلَى الْجَدِّ وَالْوَالِدِ أَوْلَى.

وَالنَّاسُ جَمِيعًا مَأْمُورُونَ بِعِبَادَةِ اللَّهِ الَّتِي هِيَ مَقْصُودُ الْحَنِيفِيَّةِ، وَمَخْلُوقُونَ لِأَجْلِهَا؛ وَالدَّلِيلُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ ﴿٥٦﴾ [الذَّارِيَاتُ].

وَدَلَالَةُ الْآيَةِ عَلَى الْمَسْأَلَتَيْنِ مِنْ جِهَتَيْنِ:

إِحْدَاهُمَا: صَرِيحُ نَصِّهَا؛ أَنَّ الْإِنْسَ وَالْجِنَّ مَخْلُوقُونَ لِلْعِبَادَةِ.

وَالْأُخْرَى: لِأَنَّ لَفْظَهَا؛ فَإِنَّهُمْ إِذَا كَانُوا مَخْلُوقِينَ لِلْعِبَادَةِ فَهَم مَأْمُورُونَ بِهَا.



قال المصنف رحمه الله:

فإذا عرفت أن الله خلقك لعبادته؛ فاعلم أن العبادة لا تُسمى عبادةً إلا مع التوحيد، كما أن الصلاة لا تُسمى صلاةً إلا مع الطهارة؛ فإذا دخل الشرك في العبادة فسدت، كالحدث إذا دخل في الطهارة.

فإذا عرفت أن الشرك إذا خالط العبادة أفسدها، وأحبط العمل، وصار صاحبه من الخالدين في النار = عرفت أن أهم ما عليك: معرفة ذلك؛ لعل الله أن يخلصك من هذه الشبكة، وهي الشرك بالله؛ الذي قال الله تعالى فيه: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾ [النساء: ١١٦]، وذلك بمعرفة أربع قواعد ذكرها الله تعالى في كتابه.



قال الشارح وفق رحمه الله:

لما قرّر المصنف رحمه الله أن حكمة خلقنا هي عبادة الله، بين أن عبادته (لا تُسمى عبادةً إلا مع التوحيد)؛ فمن زعم أنه يعبد الله وهو غير موحد له فلا اعتداد بعبادته، وهو كاذب في دعواه.

و(عبادة الله) لها معنيان شرعاً:

- أحدهما: عام؛ وهو اتباع خطاب الشرع المُقترن بالحب والخضوع.

- والآخر: خاص؛ وهو التوحيد.

والمعنى الخاصُّ هو المعهود شرعاً؛ فإذا أُطلق اسم (العِبادة) في القرآن والسُّنَّة

فالمراد به: توحيد الله عزَّوجلَّ.

قال ابن عَبَّاسٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا: «كُلُّ ما ورد في القرآن من العِبادة فمعناها التَّوحيد»؛

ذَكَرَهُ البَغَوِيُّ في «تفسيره».

و(التَّوحيد) شرعاً له معنيان:

- أحدهما: عامٌّ؛ وهو إفراد الله بحقِّه.

- والآخر: خاصٌّ؛ وهو إفراد الله بالعبادة.

وهذا المعنى الخاصُّ هو المعهود شرعاً؛ فإذا أُطلق اسم (التَّوحيد) في خطاب

الشَّرْعِ فالمراد به: توحيد العِبادة.

ثمَّ نَبَّه المصنِّف إلى مُفسِدِ العِبادة الأَعْظَمِ؛ وهو (الشُّرك).

و(الشُّرك) له معنيان شرعاً:

- أحدهما: عامٌّ؛ وهو جعلُ شيءٍ من حقِّ الله لغيره.

- والآخر: خاصٌّ؛ وهو جعلُ شيءٍ من العِبادة لغير الله.

وهذا المعنى الخاصُّ هو المعهود شرعاً؛ فإذا أُطلق اسم (الشُّرك) في خطاب

الشَّرْعِ فالمراد به: شرك العِبادة.

وأثر الشُّرك إذا دَخَلَ العِبادة يختلف باعتبار قَدْرِهِ؛ فـ (الشُّرك) باعتبار قَدْرِهِ

نوعان:

• أحدهما: شركٌ أكبر؛ وهو جعلُ شيءٍ من حقِّ الله لغيره يزول معه أصل

الإيمان.

• والآخر: الشركُ الأصغر؛ وهو جعلُ شيءٍ من حقِّ الله لغيره يزول معه كمال

الإيمان.

والمراد منهما في قول المصنّف: (فإذا دخل الشرك في العبادة فسدت): الشرك

الأكبر؛ لقوله بعد: (فإذا عرفت أن الشرك إذا خالط العبادة أفسدها، وأحبط العمل،

وصار صاحبه من الخالدين في النار)؛ فحصول الخلود في النار مُرتَّبٌ على الشرك

الأكبر دون الأصغر.

ونجاسة الشرك أعظم النجاسات؛ وكما يُؤمر العبد بدفع النجاسة الظاهرة عنه

عند إرادة الصلاة في بدنه وثوبه والبقعة التي يُصلي عليها، فإنه يُؤمر بتطهير أعماله

كلّها من الشرك؛ مخافة أن يحبط عمله.

وسوء أثر الشرك، ووخيم عاقبته في إفساد العبادة وإحباط العمل والمصير إلى

النار؛ يُوجب على العبد معرفته والخوف منه؛ عسى أن ينجو من حبالته التي

ينصبها الشيطان للخلق؛ المُشار إليها في قول المصنّف: (هذه الشبكة)؛ فإن من

حبال الشيطان التي ينصبها للخلق ليضلّهم: حبالة الشرك؛ فيزيّن لهم الشرك،

حتى إذا دخلوا في شبكته اختطفهم؛ فغرقوا في لجة ظلماته، وصار مألهم الوخيم:

الخلود في نار جهنم - أعاذنا الله وإياكم من ذلك.

والآية التي ذكرها المصنّف في التحذير من الشرك، وهي قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ

لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ» [النِّسَاءُ: ١١٦]) عَامَّةٌ فِي الشُّرْكَ كُلِّهِ فِي أَصَحِّ قَوْلِي أَهْلِ الْعِلْمِ.

لَأَنَّ الْفِعْلَ الْمُضَارِعَ ﴿يُشْرِكُ﴾ مُؤَوَّلٌ مَعَ (أَنْ) مُصَدَّرًا، تَقْدِيرُهُ: (شِرْكًَا)؛ فَيَصِيرُ تَقْدِيرُ الْكَلَامِ: (إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ شِرْكًَا بِهِ). وَقَوْلُنَا: (شِرْكًَا) نَكْرَةٌ فِي سِيَاقِ نَفْيٍ؛ فَتَفِيدُ الْعُمُومَ؛ أَنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ الشُّرْكَ الْأَكْبَرَ وَالْأَصْغَرَ مَعًا.

وَأَمْتِنَاعُ مَغْفِرَةِ الشُّرْكَ الْأَصْغَرِ لَا يُوجِبُ خُلُودَ صَاحِبِهِ فِي النَّارِ؛ فَيَكُونُ مِمَّا لَا يُغْفَرُ مِنَ السَّيِّئَاتِ وَيُوزَنُ مَعَهَا؛ فَيُجْعَلُ فِي سَيِّئَاتِهِ، وَيَكُونُ جَزَاؤُهُ بِحَسَبِ وَزْنِ عَمَلِهِ؛ فِيمَا أَنْ تَرَجَّحَ بِهِ حَسَنَاتُهُ فَيَدْخُلُ الْجَنَّةَ، وَإِمَّا أَنْ تَرَجَّحَ بِهِ سَيِّئَاتُهُ فَيَدْخُلُ النَّارَ وَيُعَذَّبُ فِيهَا ثُمَّ يُخْرَجُ مِنْهَا.

وَمِمَّا يُعِينُ عَلَى مَعْرِفَةِ الشُّرْكَ لِيَحْذَرَهُ الْعَبْدُ: مَعْرِفَةُ (أَرْبَعِ قَوَاعِدَ ذَكَرَهَا اللَّهُ تَعَالَى فِي كِتَابِهِ)؛ تُبَيِّنُ حَالَ الْمُشْرِكِينَ الَّذِينَ بُعِثَ فِيهِمُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَمَا كَانَ يَدْعُوهُمْ إِلَيْهِ، وَتَتَضَحَّ بِهَا حَقِيقَةُ الشُّرْكَ، وَيَتَمَيَّزُ بِهَا دِينُ الْمُسْلِمِينَ عَنِ دِينِ الْمُشْرِكِينَ.

فَمَنْفَعَةٌ مَعْرِفَةُ هَذِهِ الْقَوَاعِدِ الْأَرْبَعِ: تَمَيِّزُ دِينِ الْمُسْلِمِينَ عَنِ دِينِ الْمُشْرِكِينَ.

وَمَرَدُّهَا إِلَى أَمْرَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: مَعْرِفَةُ الدِّينِ الَّذِي جَاءَ بِهِ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

وَالْآخَرُ: مَعْرِفَةُ حَالَ الْمُشْرِكِينَ الَّذِينَ بُعِثَ إِلَيْهِمُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.



قال المصنف رحمه الله:

القاعدة الأولى

أن تعلم أن الكفار الذين قاتلهم رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مُقَرَّرُونَ بِأَنَّ الله تَعَالَى هو الخالق المدبّر، وأن ذلك لم يدخلهم في الإسلام.

والدليل قوله تَعَالَى: ﴿قُلْ مَنْ يَرْزُقُكُمْ مِنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ أَمَّنْ يَمْلِكُ السَّمْعَ وَالْأَبْصَرَ وَمَنْ

يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ الْمَيِّتَ مِنَ الْحَيِّ وَمَنْ يُدَبِّرُ الْأَمْرَ فَسَيَقُولُونَ اللَّهُ فَقُلْ أَفَلَا تَتَّقُونَ ﴿٣١﴾

[يونس].



قال الشارح وفق الله:

﴿مقصود هذه القاعدة: بيان أمرين:

أحدهما: أن الكفار الذين قاتلهم رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مُقَرَّرُونَ بتوحيد الربوبية؛ وهو إفراد الله في ذاته وأفعاله.

وأشار المصنف رَحِمَهُ اللهُ إِلَيْهِ بقوله: (مُقَرَّرُونَ بِأَنَّ الله تَعَالَى هُوَ الْخَالِقُ الْمُدَبِّرُ)؛ لِأَنَّ (الْخَلْقَ) وَ(التَّدْبِيرَ) مِنْ أَعْظَمِ أَعْمَالِ الرُّبُوبِيَّةِ.

والآخر: أن إقرارهم بتوحيد الربوبية (لَمْ يُدْخِلْهُمْ فِي الْإِسْلَامِ)، وَلَمْ يَعِصِمَ

دماءهم؛ لأنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أثبت لهم وصف (الكُفْر) وقاتلهم، ولو كانوا بإقرارهم بالرُّبوبيَّةِ مسلمين لَمَا طالبهم صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بالإسلام ولا ما قاتلهم عليه.

واستدلَّ المصنّف على ما ذكره بقوله **تَعَالَى: ﴿قُلْ مَنْ يَرْزُقُكُمْ مِنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ﴾** [يونس: ٣١] الآية، وهي دالّةٌ على الأمرين معاً.

فأمّا دلالتها على الأمر الأوّل: فهو إقرارهم أنّ الرِّزق والمِلك والتدبير كلّهُ لله؛ فإنّهم يُقرُّون بذلك إذا سُئِلوا عنه؛ كما قال **تَعَالَى: ﴿فَسَيَقُولُونَ اللَّهُ﴾** أي يُثبتون لله هذه الأفراد من أفعال الرُّبوبيَّةِ.

وأمّا دلالتها على الأمر الثَّاني: فهو في إنكار الله عليهم عبادةً غيره؛ إذ قال: **﴿فَقُلْ أَفَلَا نُنْفِقُونَ﴾** أي فقلّ لهم - إقامةً للحجّة عليهم - : أفلا تنفون ربكم فتخلصون له العبادة؟ فمطالبتهم بتوحيد الألوهية برهان عدم انتفاعهم بما آمنوا به من توحيد الرُّبوبيَّةِ. وسيأتي في القاعدة الثالثة تحقيق الأمر الثَّاني بجلاء.



قال المصنف رحمه الله:

القاعدة الثانية

أنهم يقولون: ما دعوناهم وتوجَّهنا إليهم إلا لطلب القربة والشفاعة.

فدليل القربة قوله **تعالى**: ﴿وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللَّهِ زُلْفَىٰ إِنَّ اللَّهَ يَحْكُمُ بَيْنَهُمْ فِي مَا هُمْ فِيهِ يَخْتَلِفُونَ ۗ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي مَنْ هُوَ كَاذِبٌ كَفَّارٌ﴾ [الزمر: ٣].

ودليل الشفاعة قوله **تعالى**: ﴿وَيَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنْفَعُهُمْ وَيَقُولُونَ هَؤُلَاءِ شَفَعُونَا عِنْدَ اللَّهِ﴾ [يونس: ١٨].

والشفاعة شفاعتان: شفاعَةٌ منفيَّةٌ، وشفاعةٌ مثبتةٌ.

فالشفاعة المنفيَّة: ما كانت تُطلب من غير الله فيما لا يقدر عليه إلا الله.

والدليل قوله **تعالى**: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَنفِقُوا مِمَّا رَزَقْنَاكُمْ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَ يَوْمٌ لَا بَيْعُ

فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ وَلَا شَفَاعَةٌ ۗ وَالْكَافِرُونَ هُمُ الظَّالِمُونَ ﴿٢٥٤﴾ [البقرة].

والشفاعة المثبتة هي التي تُطلب من الله، والشافع مُكرَّمٌ بالشفاعة، والمشفوع له من

رضي الله قوله وعمله بعد الإذن؛ كما قال **تعالى**: ﴿مَنْ ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ﴾

[البقرة: ٢٥٥].



قال الشارح وفق الله:

﴿ مقصود هذه القاعدة: بيان أن الحامل للمشركين على دعوة غير الله والتوجه إليه أمران:

أحدهما: طلب القربة؛ والدليل (قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللَّهِ زُلْفَى﴾ [الزمر: ٣]).

والآخر: طلب الشفاعة؛ والدليل (قوله تعالى: ﴿وَيَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنْفَعُهُمْ وَيَقُولُونَ هَؤُلَاءِ شُفَعَاؤُنَا عِنْدَ اللَّهِ﴾ [يونس: ١٨]).

فلم يكن المشركون يعتقدون أن معبوداتهم تدبر الأمر وتستقل بما تشاء، ولكنهم كانوا يتوجهون إليها لتحقيق هذين الأمرين المذكورين: القربة، والشفاعة.

والفرق بين طلبهم القربة، وطلبهم الشفاعة:

- أنهم يتغنون بـ (القربة): تحقيق الرفعة والكمالات.
- ويتغنون بـ (الشفاعة): دفع النقائص والآفات.

ثم بين المصنف رحمه الله أن الشفاعة نوعان.

و(الشفاعة) التي يذكرها المتكلمون في أبواب الاعتقاد يريدون بها: الشفاعة عند

الله؛ وهي شرعاً: سؤال الله الشافع الله حصول نفع للمشفوع له.

و(النفع) يتضمن:

✓ جلب خير له.

✓ أو دفع ضرر عنه.

وهي نوعان:

* أحدهما: الشَّفَاعَةُ المنفِيَّةُ؛ وهي الَّتِي نَفَاها اللهُ **عَزَّوَجَلَّ**؛ وحققتها شرعًا: الشَّفَاعَةُ

الخالية من إذن الله ورضاه.

وهي أيضًا نوعان:

- أحدهما: الشَّفَاعَةُ المنفِيَّةُ عن الشَّافِعِ؛ كالشَّفَاعَةُ المنفِيَّةُ عن آلهة المشركين، أنَّها

لا تشفع.

- والآخر: الشَّفَاعَةُ المنفِيَّةُ عن المشفوع؛ كالشَّفَاعَةُ المنفِيَّةُ عن الكافرين، أنَّهم لا

يُشفَعُ لهم.

* والنَّوعُ الثَّانِي من نوعي الشَّفَاعَةِ: الشَّفَاعَةُ المُثَبِّتَةُ؛ وهي الَّتِي أثبتها اللهُ **عَزَّوَجَلَّ** لِمَنْ

شاء؛ وحققتها شرعًا: الشَّفَاعَةُ المُشْتَمِلَةُ على إذن الله ورضاه.

وهي كذلك نوعان:

- أحدهما: الشَّفَاعَةُ المُثَبِّتَةُ للشَّافِعِ؛ كشفاعته **صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ**.

- والآخر: الشَّفَاعَةُ المُثَبِّتَةُ للمشفوع له؛ كالشَّفَاعَةُ لأهل الكبائر.

والفرق بين الشَّفَاعَةِ المنفِيَّةِ والشَّفَاعَةِ المُثَبِّتَةِ: هو المذكور في قول المصنِّف: (ما

كانت تُطَلَّبُ من غير الله فيما لا يقدر عليه إلا الله)، وقوله: (والشَّفَاعَةُ المُثَبِّتَةُ هي الَّتِي

تُطَلَّبُ من الله).

ومدار النَّفْيِ والإثبات في الشَّفَاعَةِ على أمرين:

✓ إذن الله.

✓ ورضاه.

فَمَعَ النَّفِي يَكُونَانِ مَانِعَيْنِ مِنْهَا، وَمَعَ الْإِثْبَاتِ يَكُونَانِ شَرْطَيْنِ لَهَا.

فَاللَّهُ **مُسَبِّحَانَهُ وَتَعَالَى** هُوَ الَّذِي يَمْلِكُ الشَّفَاعَةَ، وَيَجْعَلُهَا لِمَنْ شَاءَ.

(وَالشَّافِعِ) كَمَا قَالَ الْمَصْنِفُ (مُكْرَمٌ بِالشَّفَاعَةِ)؛ أَي أَنَّ اللَّهَ **عَزَّوَجَلَّ** يَتَفَضَّلُ عَلَيْهِ بِهَا

إِكْرَامًا لَهُ.



قال المصنف رحمه الله:

القاعدة الثالثة

أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ظهر على أناسٍ متفرِّقين في عباداتهم؛ منهم مَنْ يعبد الملائكة، ومنهم من يعبد الأنبياء والصَّالحين، ومنهم من يعبد الأشجار والأحجار، ومنهم من يعبد الشمس والقمر، وقاتلهم رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ولم يُفرِّق بينهم. والدليل قوله **تعالى**: ﴿وَقَنِلُوهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ الدِّينُ كَلَهُ لِلَّهِ﴾ [الأنفال: ٣٩].

ودليل الشمس والقمر قوله **تعالى**: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ اللَّيْلُ وَالنَّهَارُ وَالشَّمْسُ وَالْقَمَرُ لَا تَسْجُدُوا لِلشَّمْسِ وَلَا لِلْقَمَرِ وَاسْجُدُوا لِلَّهِ الَّذِي خَلَقَهُنَّ إِن كُنتُمْ إِيَّاهُ تَعْبُدُونَ﴾ [فصلت: ٣٧].

ودليل الملائكة قوله **تعالى**: ﴿وَلَا يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَتَّخِذُوا الْمَلَائِكَةَ وَالنَّبِيِّينَ أَرْبَابًا﴾ [آل عمران: ٨٠].

ودليل الأنبياء قوله **تعالى**: ﴿وَإِذْ قَالَ اللَّهُ يَعْيسَى ابْنَ مَرْيَمَ ءَأَنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ اتَّخِذُونِي وَأُمِّي آلِهَتَيْنِ مِنَ دُونِ اللَّهِ قَالِ سُبْحَانَكَ مَا يَكُونُ لِي أَنْ أَقُولَ مَا لَيْسَ لِي بِحَقِّ إِنْ كُنْتُ قُلْتُهُ فَقَدْ عَلِمْتَهُ تَعَلَّمَ مَا فِي نَفْسِي وَلَا أَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِكَ إِنَّكَ أَنْتَ عَلَّامُ الْغُيُوبِ﴾ [المائدة: ١١٦].

ودليل الصَّالحين قوله **تعالى**: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ يَدْعُونَ يَبْتَغُونَ إِلَى رَبِّهِمُ الْوَسِيلَةَ أَيُّهُمْ

أَقْرَبُ وَيَرْجُونَ رَحْمَتَهُ وَيَخَافُونَ عَذَابَهُ ﴿٥٧﴾ [الإسراء: ٥٧].

ودليل الأشجار والأحجار قوله **تَعَالَى**: ﴿أَفَرَأَيْتُمُ اللَّاتَ وَالْعُزَّىٰ ﴿١٩﴾ وَمَنْوَةَ الثَّالِثَةَ الْأُخْرَىٰ ﴿٢٠﴾﴾ [النجم]، وحديث أبي واقد الليثي **رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ** أنه قال: «خرجنا مع النبي **صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ** إلى حنين ونحن حدثاء عهدٍ بكفرٍ، وللمشركين سُدْرَةٌ يَعْكُفُونَ عِنْدَهَا وَيُنُوطُونَ بِهَا أَسْلِحَتَهُمْ، يقال لها (ذات أنواطٍ)، فَمَرَرْنَا بِسُدْرَةٍ فَقُلْنَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ؛ اجْعَلْ لَنَا ذَاتَ أَنْوَاطٍ كَمَا لَهُمْ ذَاتَ أَنْوَاطٍ!...» الحديث.



قال الشارح وفق التلم:

﴿مقصود هذه القاعدة: بيان أن مناط الكُفر - أي سببه ومُوجبه - هو عبادة غير الله، دون نظرٍ إلى منزلة المعبود؛ فَمَنْ عَبَدَ النَّبِيَّ وَالْوَلِيَّ وَالْمَلِكَ، كَمَنْ عَبَدَ الشَّجَرَ وَالْحَجَرَ وَأَجْرَامَ الْفَلَكَ.

فـ (النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ظهر على أناسٍ) من الكفَّار (متفرِّقين في عباداتهم) أي متفرِّقين فيها من جهة مألوهاتهم التي يعبدون؛ أُقِيمَ المصدر: (عباداتهم) مُقَامَ اسمِ المفعول: (معبوداتهم)؛ للدلالة على ثبوت معنى (العبادة) المُراد واستقراره.

فيكون المقصود في كلامه: أنواع المعبودات، لا أنواع العبادات.

ويُبينه قوله **رَحِمَهُ اللَّهُ**: (منهم من يعبد الملائكة، ومنهم من يعبد الأنبياء والصالحين)

إلى آخر ما ذكر.

وقد (قاتلهم رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) وأكفرهم (ولم يُفَرِّقَ بينهم)؛ فإنهم وإن اختلفوا في معبوداتهم، فقد اجتمعوا في جعل شيءٍ من العبادة لغير الله؛ وهذا هو موجب كفرهم؛ فأكفرهم النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وقاتلهم.

وقد ذكر المصنّف أدلّة ما قرّره من تفرُّق معبوداتهم؛ فإنّ قوله: (ودليل الشمس والقمر) ونظائره بعده: يُريد به دليل وقوع عبادتهم من دون الله؛ فتقدير الكلام: (ودليل عبادتهم الشمس والقمر)، ثم: (ودليل عبادتهم الشجر والحجر) إلى آخر ما ذكره. وجميع أدلّة ذلك من القرآن، سوى أحد دليلي عبادة الأشجار والأحجار؛ وهو (حديث أبي واقد الليثي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ: «خَرَجْنَا مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَى حَنِينٍ...») الحديث. رواه الترمذي، وإسناده صحيح.

وللمصنّف رَحْمَةُ اللَّهِ فِي «كَشْفِ الشُّبُهَاتِ» كَلَامٌ حَسَنٌ فِي تَبْيِينِ هَذِهِ الْقَاعِدَةِ، وَرَدَّ مَا عُوْرِضَتْ بِهِ؛ فَإِنَّهُ قَرَّرَ عَمُومَ الْكُفْرِ وَالْقِتَالِ لِكُلِّ مَنْ عَبَدَ غَيْرَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ بِثَمَانِيَةِ أَوْجِهٍ؛ بَسَطَهَا هُنَا أَحْسَنَ الْبَسْطِ عَلَى وَجْهِ الْإِخْتِصَارِ الْمُنَاسِبِ لِلْمَقَامِ.



قال المصنف رحمه الله:

القاعدة الرابعة

أن مشركي زماننا أغلظ شركاً من الأولين؛ لأنَّ الأولين يشركون في الرِّخاء،
ويُخْلِصون في الشُّدَّة، ومُشركو زماننا شركهم دائماً في الرِّخاء والشُّدَّة.

والدليل قوله **تعالى**: ﴿فَإِذَا رَكِبُوا فِي الْفَلَكِ دَعَوْا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ فَلَمَّا نَجَّاهُمْ إِلَى

الْبَرِّ إِذَاهُمْ يُشْرِكُونَ ﴿٦٥﴾ [العنكبوت].



قال الشارح وفق رحمه الله:

﴿مقصود هذه القاعدة: بيان غلظ شرك أهل زمان المصنّف فمَن بعدهم من
المتأخرين ممَّن حَدَثَ فيهم الشُّرك بعد وجود الإسلام، وأنَّهم (أغلظُ شركاً من
الأولين).﴾

ومَنفعة تقرير غلظه: الإعلام أنَّهم أولى بالتكفير والقتال من المشركين الأولين، وبه
صرَّح المصنّف في كتاب «كشف الشُّبهات».

وذكر (المشركين) تعييناً للكفر الذي وُصِفوا به قبلُ في قول المصنّف أولاً: (أنَّ

الكفار الذين قاتلهم رسول الله **صلى الله عليه وسلم**)؛ فإنَّه يعني الكفار الذين كفروا بالشُّرك.

ومجموع الأدلَّة الشَّرعية والوقائع القَدريَّة يدلُّ على أنَّ شرك المتأخِّرين أغلظ من شرك الأوَّلين من اثني عشر وجهًا:

❖ الوجه الأوَّل:

- أنَّ (الأوَّلين يشركون في الرِّخاء، ويخلصون في الشِّدَّة).

- أمَّا المتأخِّرون: فيُشركون في حال الرِّخاء والشِّدَّة.

ذكر هذا الوجه: المصنِّف هنا في «القواعد الأربع»، وفي «كشف الشُّبهات» أيضًا، وذكره بعده جماعة؛ منهم: حفيده سليمان بن عبد الله وعبد الرحمن بن حسن، وعبد الله أبا بطين، وسليمان بن سحمان رَحِمَهُمُ اللهُ.

واقصر المصنِّف على ذكر هذا الفرق في هذه القاعدة هنا لأمرين:

أحدهما: شِدَّة ظهوره في النَّاس؛ فمَن تطلَّب وجوده فيهم رآه ظاهرًا في وقائع أحوالهم.

والآخر: ذكره في القرآن في مواضع مختلفة منه، على وجهٍ لم يأت له نظيرٌ غيره من هذه الوجوه.

❖ والوجه الثَّاني:

- أنَّ الأوَّلين كانوا يدعون مع الله خَلقًا مُقَرَّبين من النَّبيين والملائكة والصَّالحين، أو يدعون أشجارًا وأحجارًا ليست عاصيةً.

- وهؤلاء المتأخِّرون يدعون مع الله الفسَّاق والفسَّاق.

ذكر هذا الوجه: المصنِّف أيضًا في «كشف الشُّبهات»، وعصره محمَّد بن إسماعيل الصَّنعايني في «تطهير الاعتقاد».

وَمَنْشَأُ دَعْوَتِهِمْ مَعَ الشُّهُودِ بِفَجْورِهِمْ: مَخَافَةٌ شَرِّهِمْ؛ فَيَتَوَجَّهُونَ بِمَا يَتَوَجَّهُونَ بِهِ لِيُدْفَعُوا شَرَّهُمْ عَنْهُمْ.

❖ وَالْوَجْهَ الثَّالِثَ:

- أَنَّ الْأَوَّلِينَ يَعْتَقِدُونَ أَنَّ مَا هُمْ عَلَيْهِ مَخَالِفٌ دَعْوَةَ الْأَنْبِيَاءِ وَالرُّسُلِ؛ فَإِنَّهُمْ قَالُوا:

﴿أَجْعَلِ الْأَلْهَةَ إِلَهًا وَاحِدًا إِنْ هَذَا لَشَيْءٌ عُجَابٌ﴾ [ص].

- وَأَمَّا الْمُتَأَخَّرُونَ: فَإِنَّهُمْ يَدَّعُونَ أَنَّ فِعْلَهُمْ مُوَافِقٌ دَعْوَةَ الْأَنْبِيَاءِ وَالرُّسُلِ.

ذَكَرَ مَعْنَى هَذَا الْوَجْهِ: عَبْدُ اللَّطِيفِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ فِي «رَدِّهِ عَلَى دَاوُدَ بْنِ جَرَجِيسٍ»، وَتَبِعَهُ تَلْمِيزُهُ سُلَيْمَانَ بْنِ سِحْمَانَ.

فَكَانَ الْأَوَّلُونَ يَمْتَنِعُونَ عَنْ قَوْلِ (لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ)، وَيَزْعَمُ الْمُتَأَخَّرُونَ أَنَّهِمْ مِنْ أَهْلِهَا فَلَا يَمْتَنِعُونَ عَنْ قَوْلِهَا؛ فَجَحَدَ بِهَا الْأَوَّلُونَ لَفْظًا وَمَعْنَى، وَأَقْرَبَ بِهَا الْمُتَأَخَّرُونَ لَفْظًا وَجَحَدُوهَا مَعْنَى.

أَفَادَهُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ حَسَنِ فِي «فَتْحِ الْمَجِيدِ»، وَابْنُ قَاسِمٍ الْعَاصِمِيُّ فِي «حَاشِيَةِ كِتَابِ التَّوْحِيدِ».

❖ وَالْوَجْهَ الرَّابِعَ:

- أَنَّ الْمُشْرِكِينَ الْأَوَّلِينَ كَانُوا لَا يُشْرِكُونَ بِاللَّهِ فِي شَيْءٍ مِنَ الْمُلْكِ وَالتَّصَرُّفِ الْكُلِّيِّ الْعَامِّ، بَلْ كَانُوا يَقُولُونَ فِي تَلْبِيَّتِهِمْ: (لَبَّيْكَ اللَّهُمَّ لَبَّيْكَ، لَبَّيْكَ لَا شَرِيكَ لَكَ إِلَّا شَرِيكًا هُوَ لَكَ؛ تَمَلِّكُهُ وَمَا مَلَكَ)؛ فَهَمَّ يَرُونَ أَنَّ التَّصَرُّفَ وَالْمُلْكَ الْكُلِّيَّ الْعَامِّ هُوَ اللَّهُ **سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى**.

- أَمَّا الْمُتَأَخَّرُونَ: فَجَعَلُوا لِمَنْ يُعْظَمُونَهُ مُلْكًا وَتَصَرُّفًا فِي الْكُونِ، وَقَصَدُوا هُمْ عَلَى أَنَّ لَهُمْ تَدْبِيرَ الْعَالَمِ وَمَا يَجْرِي فِيهِ؛ وَهَذَا شَرِكٌ لَمْ تَعْرِفْهُ الْجَاهِلِيَّةُ الْأُولَى.

ذَكَرَ مَعْنَى هَذَا الْوَجْهِ: عَبْدُ اللَّهِ بْنُ فَيْصَلِ بْنِ سُعُودٍ رَحِمَهُ اللَّهُ.

❖ الْوَجْهِ الْخَامِسُ:

- أَنَّ كَثِيرًا مِنَ الْمُتَأَخِّرِينَ قَصَدُوا مَعْبُودَاتِهِمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ عَلَى وَجْهِ الْإِسْتِقْلَالِ فِي طَلْبِ النَّفْعِ وَدَفْعِ الضَّرِّ.

- أَمَّا الْأَوَّلُونَ: فَقَصَدُوا مَعْبُودَاتِهِمْ لِتَقَرُّبِهِمْ إِلَى اللَّهِ؛ فَهِيَ عِنْدَهُمْ شَفَعَاءُ وَوَسَائِلُ فِي تَحْصِيلِ مَطْلُوبَاتِهِمْ.

❖ الْوَجْهِ السَّادِسُ:

- أَنَّ عَامَّةَ شُرَكَ الْأَوَّلِينَ فِي الْأَلُوْهِيَّةِ، وَأَمَّا فِي غَيْرِهَا فَهِيَ قَلِيلٌ.

- أَمَّا الْمُتَأَخِّرُونَ: فَشَرَكَهُمْ كَثِيرٌ؛ فِي الْأَلُوْهِيَّةِ، وَالرُّبُوبِيَّةِ، وَالْأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ.

❖ وَالْوَجْهِ السَّابِعُ:

- أَنَّ الْمُتَأَخِّرِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّ قَصْدَ الصَّالِحِينَ وَدَعَاءَهُمْ وَالتَّوَجُّهَ إِلَيْهِمْ مِنْ حَقِّهِمْ، وَأَنَّ تَرْكَهُ جَفَاءٌ لَهُمْ وَإِزْرَاءٌ بِهِمْ.

- وَلَمْ يَكُنِ الْأَوَّلُونَ يَذْكُرُونَ هَذَا.

❖ وَالْوَجْهِ الثَّامِنُ:

- أَنَّ الْمُشْرِكِينَ الْأَوَّلِينَ كَانُوا مُقَرِّينَ بِشْرِكِهِمْ، كَمَا فِي تَلْبِيَّتِهِمُ الْمَذْكُورَةَ آنْفَاءً،

وَيَقُولُونَ: ﴿لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكْنَا﴾ [الأنعام: ١٤٨].

- أَمَّا الْمُتَأَخِّرُونَ: فَإِنَّهُمْ لَا يُقَرُّونَ بِشْرِكِهِمْ، وَيُسَمُّونَ رَغْبَتَهُمْ إِلَى مُعْظَمِيهِمْ

(مُحِبَّةً)؛ فَيَزْعُمُونَ أَنََّّهُمْ يُحِبُّونَ الْأَوْلِيَاءَ، وَهُمْ يَدْعُونَهُمْ وَيَتَوَجَّهُونَ إِلَيْهِمْ وَيَقْصِدُونَهُمْ.

❖ وَالْوَجْهِ التَّاسِعُ:

- أَنَّ الْمُشْرِكِينَ الْأَوَّلِينَ كَانُوا يَرْجُونَ آلِهَتَهُمْ فِي قَضَاءِ حَوَائِجِ الدُّنْيَا فَقَطْ؛ كَرَدِّ غَائِبٍ، وَوَجْدَانِ مَفْقُودٍ، وَلَا يَجْعَلُونَهُمْ عُدَّةً لِيَوْمِ الدِّينِ؛ إِمَّا لِإِنْكَارِهِمُ الْبَعْثَ، أَوْ لِإِعْتِقَادِهِمْ أَنَّ لَهُمْ عِنْدَ اللَّهِ بَعْدَ الْبَعْثِ حُظُوءًا؛ يَعْنِي رُتَبَةً، وَمَنْزِلَةً، وَمَقَامًا.

- أَمَّا الْمُتَأَخَّرُونَ: فَيُرِيدُونَ مِنْ مُعْظَمِيهِمْ قَضَاءَ حَوَائِجِ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ.

ذَكَرَ هَذَا الْمَعْنَى: حَمَدُ بْنُ نَاصِرِ بْنِ مُعَمَّرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ.

❖ وَالْوَجْهَ الْعَاشِرَ:

- أَنَّ الْمُشْرِكِينَ الْأَوَّلِينَ كَانُوا يُعْظَمُونَ اللَّهَ وَشِعَائِرَهُ؛ فَكَانُوا يُعْظَمُونَ الْيَمِينَ بِاللَّهِ، وَيُعِيدُونَ مَنْ عَازَدَ بِاللَّهِ وَبَيْتِهِ، وَيَعْتَقِدُونَ أَنَّ الْبَيْتَ الْحَرَامَ أَعْظَمَ مِنْ بَيْوتِ أَصْنَامِهِمْ.

- أَمَّا الْمُتَأَخَّرُونَ: فَهَمَّ بَضْدٌ هَذَا؛ فَيُقَسِّمُ أَحَدُهُمْ بِاللَّهِ كَاذِبًا، وَلَا يُقَسِّمُ بِمُعْظَمِهِ كَاذِبًا، وَلَا يُعِيدُونَ مَنْ عَازَدَ بِاللَّهِ وَبَيْتِهِ، وَيُعِيدُونَ مَنْ عَازَدَ بِمُعْظَمِهِمْ، وَيَعْتَقِدُونَ أَنَّ الْعُكُوفَ عِنْدَ الْقُبُورِ وَالْمَشَاهِدِ أَعْظَمَ وَأَنْفَعُ مِنَ الْإِعْتِكَافِ فِي الْمَسَاجِدِ، وَأَكْثَرُهُمْ يَرَى أَنَّ الْإِسْتِغَاثَةَ بِمُعْظَمِهِمْ أَسْرَعُ جَوَابًا وَأَعْظَمَ نَفْعًا مِنَ الْإِسْتِغَاثَةِ بِاللَّهِ **سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى!**

وَهَذَا الْوَجْهَ مُسْتَفَادٌ مِنْ كَلَامِ مُتَفَرِّقٍ لِلْعَلَّامَةِ سَلِيمَانَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ فِي «تَيْسِيرِ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ».

وَبَعْضُهُ فِي كَلَامِ غَيْرِهِ مِمَّنْ تَقَدَّمَ أَوْ كَانَ فِي زَمَانِهِ؛ كَابْنِ تَيْمِيَّةِ الْحَفِيدِ، وَجَدَّهُ مُحَمَّدَ ابْنَ عَبْدِ الْوَهَّابِ، وَمُحَمَّدَ بْنَ إِسْمَاعِيلِ الصَّنَعَانِيِّ، وَحَمَدِ بْنِ نَاصِرِ بْنِ مُعَمَّرٍ، وَعَبْدَ الْعَزِيزِ الْحُصَيْنِيِّ، وَعَبْدَ اللَّطِيفِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ حَسَنِ رَحِمَهُمُ اللَّهُ.

❖ وَالْوَجْهَ الْحَادِيَ عَشَرَ:

- أَنَّ الْمُشْرِكِينَ الْأَوَّلِينَ لَمْ يَكُونُوا يَطْلُبُونَ مِنْ آلِهَتِهِمْ كُلَّ مَا يَطْلُبُونَهُ مِنَ اللَّهِ؛ فَلَهُمْ

مطالبٌ لا يطلبونها إلا من الله.

- أمّا المشركون المتأخرون: فعكسوا الأمر؛ فهم لهم مطالبٌ لا يطلبونها من الله

ويطلبونها من مُعظّمهم!

ذكره ابن تيمية الحفيد.

❖ والوجه الثاني عشر:

- أنّ المتأخريين من المشركين فيهم من يزعم أنّ الله يتجلّى في صورٍ من

المخلوقات؛ فيرون في أحدٍ من مُعظّمهم صورة الله - تعالى الله **عَزَّجَلَّ** عما يقولون.

- ولم يكن هذا في الأولين.

ذكر هذا الوجه: ابن تيمية الحفيد أيضًا، نقله عنه ابن القيم في «روضة المحييين».

فهذه الوجوه الاثنا عشر تُبين شدة شرك المتأخريين، وغلظه، وقبحه، وشؤم أثره في

الناس، وأنّ العبد ينبغي أن يتعلّم من توحيد الله **سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى** ما يُميّز به دين المسلمين

عن دين المشركين؛ فإنّه فشا في كثيرٍ ممّن ينتسب إلى الإسلام الشرك والكفر، مع دعواه

أنّه من أهل الإسلام!

ولا يمكن للعبد أن يُميّز هذا إلا بالعلم المتين، المُستفاد من القرآن والسنة؛ فيه

تُثبت قدمه في طريق التوحيد، وينفع أهله ومن حوله في بيان توحيد الله وتحذيرهم من

الشرك.

نسأل الله **سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى** أن يُحيينا جميعًا على (لا إله إلا الله)، وأن يُميتنا على (لا إله

إلا الله)، وأن يُطهّر بلاد المسلمين من أحوال المشركين في أقوالهم وأفعالهم.

وهذا آخر البيان على هذا الكتاب بما يُناسب المقام.

والحمد لله ربّ العالمين، وصَلَّى اللهُ وسلَّم على عبده ورسوله محمد وعلى آله
وصحبه أجمعين.

تمَّ إقراء الكتاب في مجلسٍ واحدٍ
بعد العشاء ليلة الثلاثاء الحادي والعشرين من جمادى الأولى
سنة اثنتين وأربعين بعد الأربعمائة والألف
في المسجد النبوي بمدينة الرسول صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ



